

باب الحلفاء

ترشحهم، وخطاره اياهم بان رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» هو مرشحه الوحيد وسيقترع له، وسيبقى كذلك ما دام مرشحاً. يتوخى الحزب بذلك تأكيد ثقته به وتحالفه معه، وفي الوقت نفسه تبيد اي شكوك تساور عون من مغزى استقبال مرشحين آخرين.

ثانيها، خلافاً لعون، يصطدم ترشح جعجع بامتناع حلفائه في تيار المستقبل، كما حزب الكتائب والمسيحيين المستقلين في قوى 14 آذار، عن تأييده فوراً، وسعي نواب تيار المستقبل الى اطراء ترشيحه بعد اقارانه بذريعة ان لا قرار بتأييده بعد، وانه ليس المرشح الوحيد في قوى 14 آذار.

في استحقاق 2007 كاد غانم يصبح رئيساً بعدما سوق الرئيس سعد الحريري اسمه لدى واشنطن، ونظر الى حرب على انه مرشح مخضرم منذ عام 1995 وكان مع الراحل نسيب لحدود في احدى المحطات الاسمين الوحيديين الذين اشاعهما حلفاؤهما وخصوصاً تيار المستقبل عام 2007 قبل التخلي عنهما فجأة، بتصف موقف تيار المستقبل حالياً بغموض والتباس وتردد، من دون انقطاع خط الحوار مع جعجع. لم ينكر ان رئيس حزب القوات اللبنانية اخرجته بتوقيت ترشيحه، واصراره عليه، وعذاه اياه غير قابل للمناورة، فيما لا يرغب التيار في تجاوز الحلفاء والمرشحين الآخرين في قوى 14 آذار، ما داموا لم يتخذوا بعد موقفاً موحداً بمرشح وحيد. بل يعني اهدار مزيد من الوقت من دون مسارعة الحريري الى دعم جعجع، تعريض الثقة بين الحليفين لمزيد من الشروخ.

مد اعلنه، حمل جعجع ترشيحه بعداً ضخماً ليس في وسع حلفائه تلغف وزره: ان يكون رئيساً في اول ترشيح له. لكن اخفاقه في الفوز يعني ايضا انه لن يعود الى حجم ما كان عليه قبل 4 نيسان.

ثالثها، ان ثمة فرقا جوهرياً بين مقاربتى جعجع والحريري لاستحقاق 2014. الاول يري، شأن البطريك الماروني والزعماء الموارنة الثلاثة الآخرين، الخبر اولاً مسيحياً يقتضي ان يحظى بدعم فوري من الحريري ما دام المرشح حليفاً متيناً له، يحمل المشروع السياسي للفريق، على غرار دعم جعجع خيارات الحريري في من يتبوا رئاسة الحكومة. في المقابل

يقارب رئيس تيار المستقبل الاستحقاق أخذاً في الحسبان الخصم قبل الحليف. لا انتخاب رئيس للجمهورية بلا توافق سني - شيعي، مع بري وحزب الله، على نحو اصرار انتخاب سليمان قبل ست سنوات بعد فراغ استمر ستة اشهر، واصرار حكومة الرئيس تمام سلام بعد عشرة اشهر من التكليف. من دون اي من العدوين الشريكين في الائتلاف الحكومي لا نصاب الثلثين لانعقاد جلسة الانتخاب. الا ان الوقت يبدو مبكراً على هذين الفريقين للخوض في الاستحقاق، والبحث عن مرشحهما له. وسيكون اذ ذلك من المستحيل اتفاهما على جعجع مرشحاً في ظل رفض حزب الله له.

الاصح في ذلك كله ان انتخاب الرئيس لم يعد يخضع لمعادلة توافق مسيحي - اسلامي، على جاري تقاليد الاستحقاقات المتعاقبة حتى مطلع الحرب. بل اضحى ثمرة توافق سني - شيعي - مسيحي. ذات يوم من عام 2008، في ظل الفراغ الذي اعقب انطواء ولاية الرئيس اميل لحود، قال الوزير السابق ميشال اده للسفيرة الاميركية ميشال سيسون: «اليوم سني + شيعي لا يساويان مسلماً، بل سني وشيعي. لم تكن كذلك قبل سنوات عندما كان السني والشيعي يعنيان المسلم».

رابعها، ينظر عون الى الاستحقاق على انه مرشح توافقي ومرشح اجماع، وهو لن يترشح لمنافسة آخر سواء كان جعجع او سواه. وتبعاً لما يقوله امام زواره، فان اي رئيس لا يتصف انتخابه بالاجماع والتوافق عليه، سيمضي ولايته يدير الازمة لا كي يحكم. وهو لا يطلب هذا الدور ولا يريد. لا مرشحين على اكتافه من قوى 8 آذار ولا منافسين له، بل يجد نفسه اقرب الى اجماعهم عليه. ناهيك بأنه يحظى بغطاء غير مشروط من حزب الله في اتصالاته مع تيار المستقبل والتفاوض معه على الاستحقاق، انطلاقاً من ان اي تفاهم بينهما لن يؤذي الحزب او يكون موجهاً ضده. لكن دون ترشيح عون خلفه الشخصي الحاد مع رئيس المجلس. وفي اعتقاد المطلعين على علاقة عون بحزب الله، فان الاخير في صدد ترتيب لقاء يجمع بري وعون والامين العام للحزب السيد حسن نصرالله بغية التفاهم على موقف مشترك من الاستحقاق.

كلام في السياسة

نموذج الهندسة في الرئاسة: ثلاث ملاحظات

ولا خارجها. كما صونها من الداخل ومن الخارج معاً. وثالثاً ضمان الحضور المسيحي الفاعل، كشرط وشريك لتحقيق الأمرين السابقين.

ثانياً، في تجربة النقابة، حصل ما قد يكون خطيراً قاتلاً في تجربة الرئاسة. ألا وهو بقاء وليد جنبلاط خارج التوافق. بلا ممانحة مجدداً ولا تطابق أو استنساخات، بل مجرد ملاحظة: في أي توافق رئاسي بين الحريري والفريق الشيعي، بوساطة عون ورئاسته، من المحذور بل المحظور بقاء جنبلاط خارج التسوية. صحيح ان ثمة كلاماً كثيراً يقال اليوم في هذا المجال. لا بل منذ تشكيل الحكومة السلامية. عن تبخر دور بيضة القبان وإلغاء علة وجود القوى الصغيرة باتفاق القوى الكبيرة وعودة الأحجام الحقيقية إلى اللاعبين على التناقضات السابقة، واستعادة الأوزان الفعلية للمستفيدين من انعدام الوزن في ظل صراعات الكبار... كل ذلك في كفة النظريات، فيما الواقع اللبناني في كفة أخرى خاصة بل خصوصية. هنا لا صحة لمفهوم جماعة كبيرة وأخرى صغيرة. وهنا حق النقض المتبادل في النظام والواقع، لا يستمد مبداه من الحجم أو الوزن. بل من مفهوم لبنان وجوهر وجوده. وما قد يفرضه تحالف أكثر متفرد اليوم على أقلية مستفردة، يمكن أن ينقلب غداً، بانقلاب التحالفات أو السياسات أو الموازين. وكل تاريخنا تأكيد على ذلك. لذلك لا تسوية وطنية من دون وليد جنبلاط ولا من دون سواه. تماماً كما لم يعد من مستقبل لأي كان في الوطن من دون تسوية كهذه.

يبقى ثالثاً، أن التوافق والرئاسة ليسا غايتين في ذاتيهما. بل المطلوب حلول وبرنامح حكم وطروحات إنقاذ. في التسوية الهندسية لم يحصل شيء من ذلك. ولم يقدم الاتفاق الحريري العونى أي مشروع إصلاحى هناك. خصوصاً أن تلك النقابة كانت تعطى كاحد أمثلة عدم الشفافية وتضخم الثروات وتكوين الصناديق المالية من دون منفعة عامة، مما أوجدته السياسات الحزبية في البلد. اتفق الحريريون والعونيون هناك، لكنهما لم يقدماً لا تغييراً ولا إصلاحاً حتى الآن. هذا فضلاً عن أن الحريريين كانوا حتى الأمس القريب، يشنون حرباً شعواء في النقابة ضد رئيسها العونى، لمنعه من تغيير ما كان سائداً. وهم لا يزالون ينفذون الأسلوب نفسه حتى اللحظة، مباشرة ومداورة، في نقابة الأطباء، وضد رئيسها العونى كذلك، لمنعه أيضاً من تغيير ما هو معروف هناك. ونقابة الأطباء تشابه في «بيتها» صندوق الهندسة، كمتلين على عدم شفافية مرحلة حزبية سابقة...

لا يمكن لأي تسوية في الرئاسة أن تكون بغرض السلطة والمنصب والكرسي والمغرم وحسب. هي تسوية لصالح الناس، ولأجل الخير العام. وإلا تكون كارثة على أصحابها وختماً لنضالهم غير ما بدأ وكان. وهذا يقتضي من الجميع الاستعداد ذاتياً لمقتضى كهذا. أول الاستعداد التخفف من أحمال الماضي واطماعه. وأخرها التكيف مع واقع الشراكة، بدءاً بقانون الانتخاب. وإلا نكون أمام نفاق، لا ميثاق، جديد.

جان عزيز

صحيح أن الهوة نوعية وكبيرة بين رئيس ونقيب، وبين دولة ونقابة. وأن الفوارق بين الحداث أكبر من أن تسمح بأي مماثلة بينهما، تحت طائلة السذاجة بل أكثر. والأكيد - كما يقول الفرنسيون - أنه لا يمكن مقارنة ما لا يقارن. لكن ما جرى في نقابة مهندسي بيروت، قبل أيام، يصلح نموذجاً لمقاربة الاستحقاق الرئاسي المرتقب بعد أسابيع، ولفهم بعض جوانبه لا غير.

في الهندسة، كانت المعركة متكافئة، على المنحار. وكان الربح ممكناً لأي من الطرفين. تماماً كما الخسارة. وكان ربما كل «نظام» اللعبة على المحك، من مداورة وعدم توازن بين قاعدة وسلطة وتباين توزع بين فروع منها القوى ومنها الضعيف... فجأة بادر الفريق الحريري إلى طرح التوافق. ونجح الفريق العونى في تلقي المبادرة وتتميرها وجعلها توافقاً. أظهر الفريق الحريري، من جهته، أنه بات ناضجاً لمفهوم الشراكة في السلطة... النقابية، في هذه الحال. ونجح الفريق العونى، من جهته، في أن يشكل الجسر المتين بينه وبين الفريق الشيعي. جسراً لا قدرة لسواه على لعبه اليوم، نظراً إلى ما بين صفتيه من لجة عنف ودم ونيات إلغاء. هي ليست عن عندياتنا اللبنانية، بل تحاول التسلل إلينا إما من قرون بائدة، وإما من جوار ومنطقة متخمين بتلك الألغام البشرية. ونجح الفريق العونى خصوصاً في أن يكون الوسيط النزيه والشريك الضامن، لا المضارب. أمّن ثوابت النقابة، وأعطى كل فريق حقه، من دون عمولة سلطوية ولا بازار انتخابي ولا عمالة لأي من الطرفين ولا لسواهما.

تكراراً، لا يمكن قطعاً نقل المشهد الهندسي ومطابقته على الرئاسي. غير أن ما ظهر يوم الأحد الماضي في بيروت، يترك ما يمكن الإفادة منه وما يجب التنبه إليه. وفي هذا السياق، من الضروري التوقف عند الملاحظات التالية:

أولاً، في تجربة النقابة جاءت المبادرة من الفريق الحريري. في استحقاق الرئاسة تصلح المبادرة من أي طرف كان. لا لزوم لانتظار الآخر هنا. يكفي لنا أننا سننتظر الخارج. فلا الخطوة الأولى ترفع من حصة صاحبها، ولا الانتظار يزيده ثمناً. يمكن لعون أن يبادر الآن في اتجاه الحريري. أو لسعد في اتجاه الضاحية عبر الرابية. مسألة واحدة أكيدة في هذا المجال، هي أن هدف المبادرة، إذا ما أريد لها النجاح «الهندسي» نفسه، هو وصول ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، بإجماع من فريقى الصراع، الحريري كما الخنثى الشيعي، بتأييد كنسي ومباركة إقليمية ودولية. لا حبا بشخصه ولا تكريساً ولا توريثاً. بل لكونه الوحيد القادر اليوم على نسج تلك الثلاثية الذهبية المقابلة والمتوازنة: أولاً الحفاظ على النظام، العزيز جداً على الفريق الحريري، ومنعه من السقوط أو التحلل أو الإندثار. ثانياً منع الفتنة، المقتل الآن وفي كل آن بالنسبة إلى فريق الثنائية الشيعية والمقاومة. وبالتالي حفظ المقاومة كعنصر قوة من عناصر منعة الدولة والوطن، على الحدود، لا داخلها

سليمان يكتشف الخطأ... بعد أكثر من سنة

ومتابعته، قبل التأكد من صفته وصدقته، وهنا العبرة».

من المحرر:

الرد اللطيف لسليمان، يطرح أسئلة أكثر مما يقدم أجوبة. أبرز هذه الأسئلة: 1- يقول إنه تسلّم جوازات السفر عام 2003. وهو يعرف، كما يعرف المطلعون على القضية، أن جوازات السفر أعيدت إلى السلطات الفرنسية بعد آذار 2005. فهل احتاج الرئيس لأكثر من سنة و3 أشهر، ليكتشف أن مكان الولادة «مغاير لما هو مدرج في الوثائق»؟ 2- لماذا لم يطلب الرئيس من السلطات الفرنسية تصحيح الخطأ، وتزويده بجوازات سفر بلا أخطاء، كما يجري في حالات وقوع «خطأ مادي» في أي وثيقة رسمية؟ 3- لماذا «يتجاهل» سليمان حقيقة أنه أعاد جوازات السفر بعدما باشرت السلطات الفرنسية التحقيق في القضية، مطلع عام 2005 لا بملء إرادته؟



للمرة الأولى، يعلّق رئيس الجمهورية ميشال سليمان على قضية جوازات السفر المزورة. على صفحته على فايسبوك، نُشر باسمه، من دون مقدمات، الآتي: «في موضوع جوازات السفر الفرنسية: في العام 2003 قمت وعائلتي بتعبئة استمارات للحصول على جوازات سفر فرنسية (privilege) وأرفقناها بأوراق ثبوتية ووثائق قانونية مترجمة ومصادق عليها حسب الأصول ومسجلة في وزارة الخارجية اللبنانية.

في العام نفسه تم استلام الجوازات من المرجع الرسمي الصالح في الإدارة الفرنسية. حيث تبين لنا لاحقاً أن مكان الولادة الوارد فيها مغاير لما هو مدرج في الوثائق المرفقة بالملف.

أعيدت جوازات السفر دون استعمالها الى الإدارات المعنية

الماضية، ولا سبيل لترميمه أو معرفته ما لم يُفصح عنه الرئيس سليمان نفسه،

أما اليوم، فالرئيس سليمان سيغادر السلطة بعد اقل من شهرين. ومن هنا، فإن أي ابتزاز سياسي مفترض للبنان ورئيسه بسبب هذا الملف سيصبح مستحيلًا بعد رحيل الرئيس الحالي، ولا سيما إذا كان الابتزاز والمساومة سيستهدفان إطلاق مواقف ضدّ المقاومة وسوريا مثلاً. وبالتالي، فإنه اعتباراً من 25 أيار المقبل ستصبح قضية جوازات السفر الفرنسية المزورة محصورة فقط بين الرئيس (السابق) والضباط المعنيتين من جهة، والقضاء الفرنسي من جهة أخرى، الذي ربما سيجمّد الملف لأسباب سياسية، إكراماً للرئيس كما حصل منذ عام 2008 الى اليوم، فيما لن تكون هنالك صلاحية للقضاء اللبناني للنظر في الملف، كما لن تكون هنالك أية فائدة سياسية داخلية من إثارته مجدداً في لبنان حينئذٍ...

المكتب الإعلامي للواء الركن جميل السيد

فر المزورة



القضاء اللبناني لم يكن صاحب الصلاحية بالتحقيق في هذه القضية



في قضية جوازات السفر الفرنسية المزورة، تكمن في أن دولة أجنبية كانت تمسك منذ عام 2005 الى اليوم ملفاً قضائياً جزائياً يتعلق بالعماد سليمان، ومع ذلك فإن جميع الذين انتخبوه للرئاسة عام 2008 كانوا يعرفون من خلال الإعلام بوجود مثل هذا الملف في فرنسا، وبالتالي، فإن كان هناك من ضرر أو ابتزاز على المصالح الوطنية اللبنانية بسبب هذا الملف، يكون ذلك قد وقع في السنوات